

١ مقدمة:

- يحدد هذا البيان نهج جهاز تنمية المشروعات فيما يتعلق بالاستدامة البيئية والاجتماعية ويحدد الالتزامات ذات الصلة الناشئة عن المساهمة المباشرة وغير المباشرة للجهاز نحو تحقيق أهداف الاستدامة الوطنية.
- يستند بيان سياسة الاستدامة إلى قرار انشاء الجهاز رقم ٢٠١٧/٩٤٧ وتعديلاته المتعلق بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والقانون رقم ٢٠٢٠/١٥٢ الخاص بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ولائحته التنفيذية، وكذلك قانون البيئة المصري رقم ١٩٩٤/٤ ولائحته التنفيذية وكل تعديلاته.
- يعمل الجهاز على دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مالياً وغير مالياً وتقنياً بما في ذلك إدخال وتعزيز ودمج الاستدامة البيئية والاجتماعية وإثبات الامتثال لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) عبر المشاريع التي يمولها الجهاز وأصحاب المصلحة فيها حيث يؤمن الجهاز بأهمية الدور المحوري الذي تقوم به تلك المنشآت في تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مستدام.
- يعرف جهاز تنمية المشروعات الاستدامة بأنها خلق قيمة طويلة الأجل فيما يتعلق بالمنظورات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والأخلاقية، من أجل تأثير إيجابي كبير لأصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية.
- يهدف جهاز تنمية المشروعات إلى المساهمة بشكل كبير في النمو الاقتصادي المستدام في الأسواق المحلية والمساعدة في رسم خرائط الطريق للأجيال القادمة.
- يدرك جهاز تنمية المشروعات أن أنشطته لديها القدرة على التأثير على المجتمعات المحيطة والبيئة، كما يدرك أيضاً أن تقييم إدارة المخاطر والفرص ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحوكمة من أهم أدوات تحقيق تلك الأهداف.
- يدرك الجهاز أهمية الدور الذي تقوم به المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، كما يدرك المخاطر ذات الصلة التي تتعرض لها تلك المنشآت، لذلك يطمح الجهاز إلي دمج هذه القضايا والتحديات وتعميمها في عملية صنع القرار وفي السياسات والممارسات المتبعة.

٢ الغرض:

- يوضح هذا البيان نهج جهاز تنمية المشروعات في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام والتنمية منخفضة الانبعاثات في مختلف القطاعات، بما يتماشى مع:
- استراتيجية مصر الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠؛
 - استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠؛
 - استراتيجيات التحول للاقتصاد الأخضر والشمول المالي والتحول الرقمي؛
 - مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المبادئ الستة للخدمات المصرفية المستدامة الصادرة في نوفمبر ٢٠١٨؛
 - مبادئ التمويل المستدام التي أعلنها البنك المركزي المصري في عام ٢٠٢١؛

- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥؛
- اتفاقية باريس للمناخ لعام ٢٠١٥؛
- الاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ أفضل الممارسات الدولية بما في ذلك متطلبات الضمانات البيئية والاجتماعية لمؤسسات تمويل التنمية (DFIs) مثل نظام الضمانات المتكامل (ISS) لبنك التنمية الأفريقي ومعايير الأداء لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، والمبادئ التوجيهية للاستدامة KfW ؛
- قائمة استبعاد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الخاصة بالجهاز

٣ نطاق العمل:

- يدرك جهاز تنمية المشروعات الدور الهام الذي تلعبه المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والمخاطر والآثار والفرص البيئية والاجتماعية ذات الصلة التي تتعرض لها هذه المشروعات، لذلك يطمح جهاز تنمية المشروعات إلى دمج هذه القضايا والتحديات وتعميمها في جميع عملياته الخاصة بصنع القرار وفي سياساته وممارساته. وتطبق سياسة الاستدامة الخاصة بالجهاز على جميع قطاعاته المركزية والإدارات والوظائف وخطوط أعمال الجهاز. توفر سياسة الاستدامة التوجيه لجميع أصحاب المصلحة الداخليين المسؤولين عن التوافق مع متطلبات هذه السياسة في مجالات مسؤولية كل منهم.
- يتقاسم جميع موظفينا، وكذلك المؤسسات المالية الشريكة ومقدمي الخدمات، مسؤولية حماية البيئة والمجتمع في مجال نشاطهم. سنتطبق سياسة الاستدامة هذه أيضا على جميع أصحاب المصلحة والشركاء والمستفيدين من تمويل أو دعم جهاز تنمية المشروعات.
- يستكمل بيان السياسة هذا بنظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) ، دليل إجراءات تشغيل المعايير (SOP) الذي يضمن تحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية في وقت مبكر ، وتقييمها بعناية وإدارتها بمسؤولية بالإضافة إلى تحديد الفرص ذات الصلة وتعظيمها. دليل الإجراءات التشغيلي الموحد للنظام البيئي والاجتماعي يتم مراجعته بشكل دوري وتحديثه إذا لزم الأمر.

٤ المهمة

- في جهاز تنمية المشروعات نعتقد أن نهجنا المسؤول في الأعمال هو عامل حاسم يحدد نجاح الجهاز على المدى الطويل. تتمثل رؤيتنا في أن نصبح منظمة دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الأكثر إثارة للإعجاب في العالم. ولتحقيق هذه الرؤية، نتمسك بالقيم الأخلاقية العالية والمعايير المهنية من أجل الحفاظ على سمعتنا وتعزيزها في النزاهة والتعامل العادل والمخاطرة المحسوبة. إن حماية النظم الإيكولوجية الطبيعية التي تعتمد عليها جميع أشكال الحياة، والتراث الثقافي، والقضاء على الفقر والجوع، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي من بين أكبر التحديات التي تواجه البشرية. ونحن ندرك أن السياسات والممارسات المعتمدة اليوم لن تشكل حياتنا فحسب، بل ستشكل أيضا حياة الأجيال المقبلة.
- يتأسس نهجنا في الاستدامة على فهم واسع لواجباتنا كجهاز تنمية للمشروعات، ومسؤولياتنا تجاه المجتمع والبيئة، فضلا عن دورنا كصاحب عمل. كما أنه يعكس الأهمية

التي نوليها لحوارنا مع أصحاب المصلحة لدينا.

٥ حوكمة الاستدامة:

- نحن نسعى جاهدين لدمج مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية في السياسات الاستراتيجية الرئيسية لجهاز تنمية المشروعات، وبناء على ذلك، نهدف إلى وضع أهداف شاملة للقطاعات المركزية للاستدامة البيئية والاجتماعية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والإشراف على تنفيذها. وسيتم دمج القضايا البيئية والاجتماعية، بما في ذلك تغير المناخ، وجوانب من جدول أعمال التنمية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتعميمها في الاستراتيجيات والإجراءات والخطط المالية والإدارية والأنشطة اليومية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- يشرف مجلس الإدارة ويراقب تطبيق معايير الاستدامة وأهدافها وممارساتها لضمان أداء اللجان المتخصصة والإدارة في هذا الشأن ولتحقيق مبادئ المساءلة والشفافية على النحو المنصوص عليه في بيان الاستدامة هذا.
- لجنة الحوكمة هي لجنة متعددة الوظائف تضم مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والتنفيذية لجهاز تنمية المشروعات. وتتمثل ولايتها في وضع وتوجيه وتعزيز ورصد معايير وممارسات التمويل المستدام في إطار المتطلبات التشغيلية اليومية وأفضل الممارسات الدولية. كما تضمن أن تعكس أنشطة جهاز تنمية المشروعات أهداف اللجنة، وتخدم المصالح الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأوسع.
- تشرف اللجنة على عملية دمج معايير الاستدامة في جهاز تنمية المشروعات لخلق قيمة مشتركة. تعتمد اللجنة جميع الأطر والاستراتيجيات والانتماءات الدولية والمبادرات والعضويات المتعلقة بالاستدامة.
- الرئيس التنفيذي هو السلطة المختصة الذي يتمتع بسلطة صنع القرار بشأن مسائل الاستدامة والمناخ ويدعمه في ذلك لجنة الحوكمة.

٦ توقعات أصحاب المصلحة:

- يعتمد نجاحنا على ثقة جميع أصحاب المصلحة لدينا، والمانحين الدوليين، والمؤسسات المالية الشريكة، والمستفيدين النهائيين من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والقطاعين العام والخاص، وإنجازاتنا فيما يتعلق بالاستدامة. إن اتباع نهج مستدام للأعمال ليس فقط شرطاً أساسياً للنجاح على المدى الطويل، ولكنه أيضاً يجعل من جهاز تنمية المشروعات شريكاً جذاباً للمانحين الذين يدمجون الاستدامة البيئية والاجتماعية في قراراتهم الاستثمارية وعند اختيار شركائهم.
- نحن ملتزمون بتلبية المعايير البيئية والاجتماعية الوطنية والإقليمية والدولية المطبقة على عملياتنا وخدماتنا التجارية، والوفاء بالتزاماتنا بموجب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، بيان المؤسسات المالية بشأن البيئة والتنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادئ خط الاستواء (المبادئ التوجيهية التي تقدم إطاراً لمعالجة المخاطر البيئية والاجتماعية في تمويل المشروع)، ومتطلبات الضمانات البيئية والاجتماعية لمؤسسات تمويل التنمية (DFIs) مثل نظام الضمانات (ISS) لبنك التنمية الأفريقي ومعايير الأداء لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والمبادئ التوجيهية للاستدامة KfW والمعايير البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي Environmental and Social Standards (ESS)، وغيرها من المعايير المعمول بها عند ظهورها. القضايا الاقتصادية

والبيئية والاجتماعية، بما في ذلك تغير المناخ، مهمة في المجتمعات التي نعمل فيها. نحن ندمج هذه الاعتبارات في أنشطتنا من أجل تلبية توقعات أصحاب المصلحة المتنوعين.

- تتخذ تدابير لزيادة وعي موظفينا بالتزامات الاستدامة وإشراكهم في تنفيذها بما في ذلك المراقبة وإعداد التقارير. يتقاسم جميع موظفينا، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الشريكة ومقدمي الخدمات، مسؤولية حماية البيئة في مجال نشاطهم الخاص.

- سيتم تدريب الوظائف ذات الصلة على إدارة الجوانب البيئية والاجتماعية لعملهم ودعمها من قبل المتخصصين الداخليين والخارجيين.

- يتبنى جهاز تنمية المشروعات، مبدأ تقييم الأهمية النسبية لتحديد أبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ستؤثر على أنشطته وأصحاب المصلحة فيها. ويتم ذلك من خلال تحديد التحديات والمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمناخ وكذلك تحديد مخاوف أصحاب المصلحة، الأمر الذي سيساعدنا على تحديد أولويات جهودنا وتركيزها على أهم القضايا أولاً، لتحسين قيمة أصحاب المصلحة لدينا والأداء المستدام للجهاز، يساعدنا مبدأ الأهمية النسبية أيضاً على تحديد القضايا والموضوعات التي يجب الكشف عنها.

V الإدارة البيئية:

- سيتم دمج معايير الاستدامة في عمليات وأنشطة جهاز تنمية المشروعات لتغطية جميع المستويات والإجراءات .

- لن يقوم جهاز تنمية المشروعات بتمويل الأنشطة المستبعدة. تخضع جميع الطلبات لفحص قائمة الاستثناءات الخاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إن وجدت. كما يتضمن تأكيداً على امتثال العميل للوائح الوطنية.

- النهج الذي سيتبعه موظفو جهاز تنمية المشروعات قائم على التصنيف والمراجعة البيئية والاجتماعية للمشروع باستخدام الأدوات المناسبة. يتم تعيين فئة المخاطر البيئية والاجتماعية بناء على حجم وتأثير عمليات العميل على البيئة والمجتمع المحيط. وسيقوم جهاز تنمية المشروعات بتعيين فئات المخاطر البيئية والاجتماعية بناء على التعريفات المقترحة من قبل جهاز شئون البيئة المصري (EEAA) وأفضل الممارسات الدولية من البنوك متعددة الأطراف. وستقوم المراجعة البيئية والاجتماعية بتقييم نهج العميل لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية على مستوى المشروع، والآثار البيئية والاجتماعية المحددة على مستوى الأصول (على سبيل المثال، للتمويل الخاص بالأصول)، أو كليهما. تركز العناية الواجبة البيئية والاجتماعية على التزام العميل وقدرته على إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطته بما في ذلك السياسة البيئية والاجتماعية وحوكمتها، وإدارة المخاطر، وتحديد الفرص المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، ونهج إشراك أصحاب المصلحة، وإدارة المظالم، ومراقبة السياسة البيئية والاجتماعية وإعداد التقارير. في حالة عدم الامتثال، يتم تطوير خطة عمل تصحيحية ومناقشتها مع العميل من أجل التخفيف من الآثار السلبية المحتملة للمشروع المراد تمويله.

٨ المنتجات والخدمات

- يهدف جهاز تنمية المشروعات إلى تضمين الاعتبارات البيئية والاجتماعية في تطوير وتقديم المنتجات والخدمات من أجل تلبية مصالح واحتياجات عملائنا وأصحاب المصلحة والاستفادة من الفرص المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه .
- سيقوم جهاز تنمية المشروعات بوضع مبادئ توجيهية بيئية (تتماشى مع القوانين واللوائح الوطنية) لجميع أنشطته وتدمج اعتبارات الضمانات البيئية والاجتماعية في جميع مراحل المشروع (الإعداد والتنفيذ والتشغيل) التي تعكس أهمية إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في ممارسات الأعمال .
- يدرك جهاز تنمية المشروعات أن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لها دور رئيسي في تطوير القدرات الصناعية والإنتاجية لمصر بالإضافة إلى خلق فرص عمل وتوفير العملة الأجنبية من خلال التوسع في مجالات التصدير الإنتاجي والخدمي. ويقر أيضا بأن الحصول على الخدمات والتدفقات المالية هو أحد أكبر التحديات التي تواجه هذه المؤسسات. لذلك يركز الجهاز على تقديم خدمات مالية مستدامة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، باعتبارها الأهم في توفير مدخلات الإنتاج، وتحسين كفاءة أنشطة الأعمال الزراعية وسلاسل التوريد الصناعية، والمساهمة في التعامل مع مخاطر زيادة التضخم، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه العالم والناجمة عن عدة أزمات متتالية.
- يدعم جهاز تنمية المشروعات الاستثمار في التنمية والابتكار في مجال الاستدامة وتغير المناخ، وخاصة في مجالات الغذاء والمياه والطاقة، ويدعم الشركات من أجل الابتكار وتحسين الكفاءة والتوسع في أسواق جديدة وخلق فرص عمل .
- يدعم جهاز تنمية المشروعات المساواة بين الجنسين في جميع عملياته، بما في ذلك المنتجات والخدمات التي يقدمها .
- يطور جهاز تنمية المشروعات منتجات وخدمات تولد فوائد بيئية و / أو اجتماعية مع إعطاء أولوية خاصة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. ويشمل ذلك توفير الخدمات التقنية والمالية وكذلك فرص التمويل المتعلقة بالطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد والمشاريع الصديقة للبيئة والخضراء والزراعة الذكية مناخيا والتمويل الأصغر وغيرها.

٩ إدارة المخاطر:

- يؤمن جهاز تنمية المشروعات بأن تحقيق التوازن بين القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية أمر أساسي للإدارة السليمة للمخاطر وجزء أساسي من مسؤوليتها نحو تحقيق تنمية مستدامة.
- يدعم جهاز تنمية المشروعات نهجاً وقائياً للتحديات البيئية والاجتماعية حيث يهدف إلى إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والسمعة بشكل متحفظ ودعم عملائنا والمشروعات

المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والجهات التمويلية الشريكة في إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها.

- يتبع جهاز تنمية المشروعات استراتيجيات تستبعد أي مشاركة في المعاملات أو الأنشطة التي لا تتوافق مع الاتفاقيات التي وقعنا عليها أو مع إرشاداتنا الداخلية الخاصة بنا، وكذلك تلك التي يمكن أن تشكل خطراً غير مقبولاً على سمعتنا.

١٠ تغيير المناخ:

- يدرك جهاز تنمية المشروعات أهمية تحديد المخاطر والفرص ذات الصلة بالحد من تغير المناخ والتكيف معه خاصة في ضوء تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ والمبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام التي أعلنتها البنك المركزي المصري. إن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تلعب دوراً محورياً في التكيف مع تغير المناخ خاصة في المجتمعات الأكثر عرضة لتلك المخاطر، مثل المجتمعات الريفية والأسر الفقيرة، من خلال خلق فرص العمل وتعزيز فرص ريادة الأعمال والابتكار وتنوع مصادر الدخل واستقرارها، مما يساهم في تعزيز قدرة المجتمعات والأسر الضعيفة علي تحمل الآثار والصدمات والضغوط الناجمة عن تغير المناخ.

- يتبنى الجهاز المبادئ والإجراءات التالية:

- دمج موضوعات تغير المناخ في منظومة الحوكمة والإدارة واتخاذ القرار بهدف تحديد وتقييم وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بتغير المناخ والعمل على الحد منها والتكيف معها.
- دراسة مخاطر تغير المناخ في المشاريع المزمع تمويلها والعمل على إدارة تلك المخاطر.
- إصدار تقرير البصمة الكربونية (CFP) ووضع خطة عمل لإصدار فريق العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD) كتقرير مستقل أو كجزء من التقرير السنوي للجهاز.
- دعم الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بتغير المناخ والعمل على الحد منها والتكيف معها.
- إعطاء أولوية خاصة للخدمات والمنتجات المتعلقة بتغير المناخ وتحديد الأهداف / الغايات لمشاريع خفض الانبعاثات والتكيف معها.
- تشجيع تمويل المشاريع التي تهدف إلى التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على الصمود.

١١ آلية المشاركة والإبلاغ والتظلم:

- يولي جهاز تنمية المشروعات أهمية كبيرة للتواصل الفعال والمستمر مع أصحاب المصلحة لضمان الشفافية حول ممارساتنا وإنجازتنا المتعلقة بتحديات الاستدامة، وكذلك لضمان توافر الموارد والمعلومات والأدوات والقدرات اللازمة لتحقيق أهداف الاستدامة والنتائج المرجوة. سنبني حواراً استباقياً ومفتوحاً مع عملائنا ومساهميننا وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال الكشف بانتظام عن أداء الاستدامة لدينا.

- يقوم جهاز تنمية المشروعات بتدريب الموظفين وتوفير الموارد اللازمة لضمان تحقيق أهداف الضمانات البيئية والاجتماعية وتنفيذ السياسات والقواعد والإجراءات ذات الصلة.
- ينفذ جهاز تنمية المشروعات عمليات داخلية لضمان إحالة المعاملات ذات الصلة إلى إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للتقييم البيئي والاجتماعي.
- تشارك إدارة البيئة جميع الإجراءات المتخذة وتدابير التخفيف وجميع الإنجازات البيئية والاجتماعية كجزء من التقارير المرحلية الدورية والتقرير النهائي لكل اتفاقية من جهة مانحة. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم إدارة البيئة بنشر الاستدامة والبصمة الكربونية السنوية فيما يتعلق بالإجراءات تجاه البيئة والمجتمع وتغير المناخ للأنشطة والمشاريع التي يديرها جهاز تنمية المشروعات، ويحدد التقرير السنوي الذي تعده إدارة البيئة الأهداف، ويكشف عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف العام السابق، ويتضمن مناقشة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية التي يقوم بها الجهاز وجهوده المتعلقة بالاستدامة وتغير المناخ.
- لدى جهاز تنمية المشروعات آليات تظلم للعاملين منفصلة عن آليات التظلم العامة ووفقاً لأفضل المعايير الدولية.

١٢ صلاحية هذا البيان ومراجعاته:

آخر تحديث في يناير ٢٠٢٤. سيتم مراجعة بيان استدامة جهاز تنمية المشروعات على أساس دوري وتحديثه حسب الضرورة.